مجلة
القانون، المجتمع والسلطة

مدير المجلة
الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير
الدكتور: نصر الدين بوسماحة

أمانة تحرير المجلة
أ.قاسي فوزية

ردمك: ISSN 2253 - 0266
رقم 5 / 2016

باسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية

مجلة القانون، المجتمع والسلطة هي مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر القانون، المجتمع والسلطة بكلية الحقوق، جامعة السانية وهران، والتي أصبحت تسمى رسميا جامعة وهران 2 محمد بن أحمد ابتداء من السنة الجامعية 2014-2015. المخبر معتمد بموجب القرار الوزاري رقم 66 المؤرخ في 30 ماي 2010.

تنشر المجلة البحوث العلمية في المجالات القانونية والسياسية، وتأمل في هذا الإطار أن تكون منارة جديدة في حقل الدراسات بفضل مساهمات الأساتذة والباحثين من مختلف الجامعات والمؤسسات ومراكز البحث.

بعد تخصيص العدد الأول من المجلة لموضوع الحكم الراشد ثم العدد الثاني لموضوع العدالة الانتقالية، ارتأت هيئة المجلة أن تفتح المجال أكثر ابتداء من العدد الثالث لنشر دراسات متنوعة ما بين العلوم القانونية والعلوم السياسية. نتيجة لذلك ورد في الأعداد (الثالث والرابع وهذا العدد الخامس) دراسات متنوعة في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، لأساتذة باحثين وكذلك الباحثين في طور الدكتوراه تشجيعا للبحوث المقدمة من قبلهم.

مجلة: القانون، المجتمع والسلطة

مدير المجلة
الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير
الدكتور: نصر الدين بوسماحة

أمانة تحرير المجلة
أ.قاسي فوزية

اللجنة العلمية

د. محمد بوسلطان	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
د. عزور كردون	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة
د. عمر صادوق	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري
د. لمين شريط	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة
د. تراري ثاني مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
د. شربال عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعد دحلب البليدة
د. نصر الدين بوسماحة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
د. فاصلة عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر
القانون، المجتمع والسلطة
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

المواطنة الديمقراطية في الدول العربية: الواقع والتحديات

أ.قاسي فوزية
أستاذة مساعدة "ب"
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد-الجزائر

ملخص:

"يمكن اعتبار المواطنة والديمقراطية وجهان لعملة واحدة، سواء أكان ذلك من الناحية التاريخية أو العملية، ذلك أن المواطنة هي أساس البناء الديمقراطي، من خلال تكريس أبعادها السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، ليتحرر بذلك الفرد ويكتسب حقوقه، بل وليصبح صانعا لهذه الأخيرة بدل خضوعه لمايتيحه له النظام. بيد أن المواطنة في عالم اليوم تتعرض لعدد من الضغوطات لا سيما في ظل تسارع وتيرة العولمة وامتداداتها على الصعيد الإقتصادي والمالي والإجتماعي والثقافي، مما يثير تحديات جديدة أمام الدولة في الوطن العربي في سبيل تفعيل هذه المواطنة، خصوصا مع شعور المواطن العربي بعدم فعاليته وفقدان ثقته في مؤسسات الدولة، علاوة على ذلك، فإن أسلوب الحكم التقليدي الذي يستند على العلاقات البيروقراطية (من أعلى إلى أسفل)، فقد شرعيته و لم يعد ملائما لمواجهة التحديات المعاصرة.

إن النظام الديمقراطي هو من أكثر أشكال الحكم رواجا في العالم اليوم، ورغم ذلك فإن عالمنا لا يزال أبعد ما يكون عن الديمقراطية، ونخص هنا بالذكر دولنا في العالم العربي، فالمواطنون في معظم هذه الدول يتمتعون بمشاركة سياسية محدودة جدا، قد تنحصر في المواعيد الإنتخابية الدورية وحسب، فهل يتوقف مفهوم المواطنة لدينا عند هذا الحد؟ أم أنه استبعاد منهجي للمواطنين من المشاركة في الحياة السياسية؟ على أساس أن المواطنة تضفي الشرعية على مؤسسات الدولة. بالتالي فإنه من الضروري فتح النقاش حول أهداف المواطنة ومتطلباتها في الدول العربية، والرد على تساؤلات من قبيل كيف يمكن للمواطن العربي أن يشارك بصفة بناءة في الحياة السياسية؟"

مقدمة:

أصبح مفهوم المواطنة ذو أهمية متزايدة في النقاشات الدائرة حول الديمقراطية الحديثة، الأمر الذي انعكس على المنشورات العلمية الأكاديمية والمؤتمرات الدولية التي تتناول القضايا المتعلقة بالتحول الديمقراطي ومسألة تعزيز الثقافة السياسية والقانونية لدى أفراد المجتمع؛ وبالرغم من أن موضوع المواطنة متأصل في الفكر السياسي الغربي منذ القدم، غير أن هذا المفهوم لم يدخل حيز النقاش العربي السياسي والقانوني إلا حديثا، وذلك مع بروز النقاش حول مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون. ويتضمن موضوع المواطنة نقاشين مختلفين ومستقلين عن بعضهما البعض: الأول يتناول حقوق ومكانة الأقليات العرقية والثقافية في المجتمعات المتعددة الأعراق، أما الثاني فيتناول موضوع المواطنة الديمقراطية، وهذا الأخير هو الذي ستتطرق إليه هذه الورقة البحثية.

يمكن اعتبار المواطنة والديمقراطية وجهان لعملة واحدة، فالبناء الديمقراطي المستقر والثابت من شأنه توفير دعائم المواطنة الصالحة والفاعلة، أي أنهما علاقة أبوية، فالديمقراطية تمثل الوعاء الحاضن للمواطنة، الذي يسهل مشاركة المواطنين ويشجع انخراطهم في سيرورة البناء الديمقراطي، وليكون هذا الأخير كاملا، لابد من توافر جملة من المعايير والشروط، فالمواطنة الديمقراطية لا تتحقق من خلال المواعيد الإنتخابية وحسب، والتي تجردت عن أهدافها الفعلية في الدول العربية، إذ بدل أن يكون القصد منها حرية المواطن وحقه في اختيار الحكومة التي تمثله، من خلال منح ثقته أو سحبها، باتت المواعيد الإنتخابية العربية مجرد واجهة، يتم فيها استغلال مفهوم الوطنية بدل ترسيخ قيم المواطنة، لإضفاء الشرعية على الأنظمة القائمة، بعيدا عن تمثيل المواطن والتعبير عن مطالبه، ما يجعل الفرد في الدولة العربية لا يرتقي إلى درجة المواطنة، إلا لما تكون هذه الأخيرة على مقاس النظام السياسي القائم، ما يعني أن مفهوم المواطنة على الصعيد العربي، محصور على فئة قليلة، الأمر الذي يفرغها من مضمونها الحقيقي.

إن ترسيخ المواطنة في المجتمعات العربية يرتبط بمدى استعداد الدول العربية على اتباع الديمقراطية منهجا، بقيمها ومبادئها، وتوفير إطار سياسي ودستوري يضمن سيرورة بناء مواطنة متكاملة، واعية ومسؤولة، غير أن الوصول لمثل هذه النتيجة أمر مستعص لانعدام إرادة الدولة في توفير شروط امتلاك الفرد العربي لمواطنته، بل وحتى إمكانية إحساسه بها، ووقوفها دون إشاعة ثقافة سياسية ديمقراطية، بحيث لا تزال الدولة العربية في علاقتها مع أفراد مجتمعاتها تتصف بالإستبداد والتسلط، مما يحول دون ترسيخ مفهوم المواطنة القائم على الشرعية الدستورية والقانونية، وسيادة دولة القانون التي لا تتحقق دون

مأسسة الديمقراطية؛ ما يؤكد وجود علاقة تلازمية بين المواطنة، الديمقراطية ودولة القانون. ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه الورقة التعرف على مفهوم المواطنة في الوثائق الدستورية وشروط مراعاتها (**أولا**)، لننتقل بعدها إلى أسس المواطنة الديمقراطية والتحديات التي تواجهها هذه الأخيرة في الدول العربية (**ثانيا**).

المحور الأول
الإطار المفاهيمي والتأسيس الدستوري للمواطنة

أولا: مفهوم المواطنة وشروط مراعاتها:

تتمثل أبسط معاني المواطنة في تمتع الفرد بحقوق والتزامه بواجبات، يمارسها داخل حدود إقليم معين يرتكز على حكم القانون، وهو ما يمكن تسميته بالدولة القومية الحديثة، أين تسود المساواة والعدالة بين جميع مواطنيها دونما تمييز، سواء أكان ذلك من ناحية الدين أو العرق أو اللون أو فوارق الطبقات الإجتماعية. ولا يمكن لدولة المواطنة هذه أن تتجسد إذا لم يتم إشراك أفراد المجتمع في إدارة الشأن العام، وتعبئتهم للعمل على رقي وتقدم الوطن الذي يعيشون فيه، الأمر الذي من شأنه تعميق شعورهم بالإنتماء لوطنهم وولائهم له[1].

وقد يرتبط مفهوم المواطنة بانتماء الأفراد إلى مجموعات يمكن أن تتقاسم قيما معينة، وما يوحدهم يمكن أن يكون ببساطة القبول بشرعية الدولة التي يعيشون فيها، أو عاطفة قوية تجمعهم من خلال تاريخ أو دين أو انتماء عرقي. غير أن المفهوم الحديث للمواطنة — وفق المنظور الغربي– يدعو إلى إحلال هوية موحدة بدل الهويات التي تنشأ على أساس الدين، اللغة، العرق أو اللون أو فوارق الطبقات الإجتماعية، فالمفهوم الحديث للمواطنة، يعتبر أن هذه الأخيرة ينبغي أن تكون قائمة على أساس الهوية المدنية التي تمثل الوعاء الحاوي لكل الإختلافات دينية كانت أو عرقية أو ما شابه، وتضمن، بالتالي، المساواة بين جميع المواطنين، في ظل الإلتزام بالقيم الديمقراطية والمبادئ المدنية والشرعية الدستورية[2]. وممارسة المواطنة وفق هذا المفهوم، يمكن أن يتعدى المستوى المحلي أو الوطني، ليمارس على المستوى فوق الوطني supranational كما هو الحال بالنسبة للإتحاد الأوروبي. بيد أن الوصول لهوية مدنية عربية مشتركة أمر لا يزال بعيد المنال وتواجهه العديد من التحديات،

---

1 سامح فوزي، المواطنة، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص.ص. 7، 8.

2 عثمان بن صالح العامر، "المواطنة في الفكر الغربي المعاصر: دراسة نقدية من منظور إسلامي"، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، (العدد الأول)، 2003، ص. 229.

إذ لابد من توافر إرادة الدول والشعوب العربية معا، للنهوض بمفهوم موحد للمواطنة العربية.

إن مفهوم المواطنة يؤكد على مبدأ المساواة في الحقوق، وعلى الإحترام والكرامة، إنه مفهوم يعترف بحق الأفراد في التجمع والإنخراط في الأعمال السياسية والثقافية لفرض حقوقهم. ولقد عرف مفهوم المواطنة في الدول الغربية تطورا وتقدما ملموسا في مجتمعاتها، بحيث ترتكز المواطنة في الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي على أساس الإلتزام باحترام الحريات الأساسية، إذ تستند هذه الديمقراطيات الليبرالية الأوربية على المبادئ المعلنة في القرن الثامن عشر في وثائق مثل إعلان الإستقلال الأمريكي (1776)، وإعلان حقوق الإنسان والمواطنة عقب اندلاع الثورة الفرنسية (1789). ولقد تمت إعادة تعريف هذه المبادئ في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وذلك في ميثاق الأمم المتحدة (1945)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948). في حين حوّلت الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (1950) هذه المبادئ إلى ضمانات قانونية ملزمة، ولقد جاء في ديباجة الإتفاقية الأوروبية أن العمودين الذين ترتكز عليهما القيم السياسية الأوروبية هما نظام ديمقراطي حقيقي من جهة، وفهم مشترك واحترام متبادل لحقوق الإنسان من جهة أخرى[1].

غير أن مفهوم المواطنة لا يعني اكتساب الحقوق وحسب، بل يتضمن كذلك الإلتزام بالواجبات، كاحترام القانون وحقوق الآخرين؛ أداء الخدمة الوطنية؛ دفع الضرائب؛ فمن خلال تحمل المواطن لمسؤولياته، سيساهم في تنمية دولته وترقية مجتمعه، إذ لابد أن يعي المواطن أن التزامه بالواجبات هو الذي سيمكنه من ضمان حقوقه، والتلازم بين كل من الحقوق والواجبات هو ما يجعل المواطن مسؤولا وفعالا.

من خلال ما تقدم، نفهم أن للمواطنة بعد سياسي، ذلك أن للمواطنين القدرة على تحديد حقوقهم، مثلما لها بعد قانوني كذلك، بحيث تستند المواطنة على أساس احترام العدالة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون. بيد أن تكامل هذين البعدين، القانوني والسياسي، لا يتم إلا بتوافر أمرين اثنين: أما الأول فيتعلق بتلبية الإحتياجات الأساسية للمواطن من خلال تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الموارد على أفراد المجتمع، في حين أن الأمر الثاني، وهو الأهم في نظرنا، فهو ذاك الذي يعني بتربية

1 Hugh Starkey, «Citoyenneté démocratique, langues, diversité et droits de l'homme: Guide pour l'élaboration des politiques linguistiques éducatives en Europe – De la diversité linguistique à l'éducation plurilingue», Etude de référence pour le Conseil de l'Europe, Strasbourg, 2002, p.7.

وتثقيف وتنشئة المجتمع على قيم المواطنة والمساواة وحرية الرأي وتقبل الآخر، وهو ما يسمى بـــ"تربية المواطنة"[1].

إن مسألة تربية المواطنة أو التربية من أجل المواطنة Citizenship Education تعتبر مستلزما ضروريا لتحقيق الأمن المجتمعي والهوياتي والحفاظ على استقرار الوطن وحمايته من التهديدات، وتحضيره لمواجهة التحديات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، سواء أكان ذلك على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي؛ لذلك لابد من أخذ هذه المسألة بعين الإعتبار وجعلها من الأولويات سواء بالنسبة لمؤسسات الدولة الرسمية أو منظمات المجتمع غير الحكومية، التي يقع على عاتقها تلقين الأفراد قيم ومعارف ومهارات المشاركة المجتمعية الفعالة التي تمكنهم من استيعاب القضايا الوطنية، تحقيقا لمفهوم المواطنة الصالحة. بالتالي فإن الأهداف المسترجاة من التربية من أجل المواطنة تتمثل في اكتساب الأفراد للثقافة السياسية والمدنية القائمة على المبادئ الديمقراطية والدستورية وحقوق الإنسان، وتنمية قدراتهم لتكون مشاركتهم مسؤولة، تستند على المساواة واحترام الآخر، مما يؤهلهم للإرتقاء إلى درجة المواطنة الديمقراطية.

وتجدر الإشارة في نفس السياق، إلى أن التثقيف من أجل المواطنة الديمقراطية، القائم على تلقين المواطن لحقوقه ومسؤولياته، هو عبارة عن تعليم وتمرس لمدى الحياة، مرتبط بعملية تشاركية تتيح للأفراد القدرة على لعب دور فاعل في الحياة العامة، وعلى تشكيل مصيرهم ومصير مجتمعهم بطريقة مسؤولة، ويهدف إلى غرس ثقافة حقوق الإنسان، والتعامل مع الفروقات بدراية ومعرفة، بشكل معقول متسامح وأخلاقي، يقوي التماسك الإجتماعي والتفاهم المتبادل والتضامن. وعليه، فإن التثقيف والتربية من أجل المواطنة الديمقراطية ينبغي أن يشمل الممارسات والأنشطة لتوعية أفضل للفرد في المجتمع وتحفيزه على المشاركة بنشاط وفعالية في الحياة الديمقراطية مع الإلتزام بمسؤولياته وممارسة حقوقه في المجتمع، بحيث ينبغي أن يتمكن المواطنون من التحصل على معلومات وافية عن المؤسسات والقضايا الوطنية والإشكاليات والممارسات الديمقراطية، ليكتسبوا بالتالي مهارات وقيم تمكنهم من لعب دور فعال ومؤثر على المستوى المحلي، الوطني والإقليمي.[2]

---

1 سامح فوزي، المرجع نفسه، ص 8.

2 Hugh Starkey, Op.Cit., p. 9.

ثانيا: المواطنة في الوثائق الدستورية:

ليست المواطنة عبارة عن تمتع الفرد بحقوق والتزامه بواجبات يتم تدوينها في الدساتير وحسب، إنما هي تعبر عن وعي ونضج الأفراد، وهو أمر لن يتجسد دون تبني الدولة والمجتمع لقيم وممارسات، تنم عن ثقافة سياسية ديمقراطية بعيدة عن الطابع المعياري الذي يجعلها أداة للإستغلال والتوظيف الإيديولوجي. بالتالي فإنه من الضروري أن يشارك عامة الناس في صياغة الدساتير حتى تكون هذه الأخيرة توافقية مؤسسة على الحوار المجتمعي، وهو الأمر الذي يستلزم استيعاب مضمون القواعد الدستورية وأبعادها، مما يستوجب امتلاك عامة الناس لكفاءة تمكنهم من ممارسة هذا الدور، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال توفير آليات ووسائل بيداغوجية وتربوية منظمة وناجعة، في إطار ما أشرنا إليه سابقا بـــ التربية من أجل المواطنة.

إن ما تفتقده الدساتير العربية عموما، هو ما يمكن تسميته بـــالحوار المجتمعي، فلطالما كانت مهمة صياغة الوثائق الدستورية في الدول العربية من شأن النخب الحاكمة التي تعتبر نفسها المجسدة الوحيدة للشرعية الوطنية والتاريخية، وهو ما نلمسه مع دستور تونس (1959)، ودستور المغرب (1962)، ودستور ليبيا (1951)، أو الدساتير المويتانية التي ظلت رهينة الإنقلابات العسكرية. وليست الجزائر بأحسن من هذه الدول السالفة الذكر، إذ بقيت السلطة التأسيسية حكرا على حزب جبهة التحرير الوطني منذ صدور أول دستور (1963)، وليست معلومة جديدة القول أن جبهة التحرير الوطني ماهي سوى واجهة للجيش أو النخبة العسكرية.[1] لذلك تظل الوثائق الدستورية في الدول العربية، موضوع جدل بسبب عدم تحقق شرط الحوار والتوافق، الأمر الذي عرقل سيرورة بناء مجتمع المواطنة العربية. وإذ كانت الجزائر بصدد إدخال تعديلات على وثيقتها الدستورية، فإنه لابد من بذل مجهودات كبيرة وحاسمة في سبيل إنجاح هذه الإصلاحات وتعميقها، وتعزيز كفاءة أفراد المجتمع وثقافتهم الدستورية والسياسية، بقدر ما يؤدي إلى تنمية روح الإرادة العامة التي تجعل المبادئ الديمقراطية والقواعد الدستورية تستوطن في العقول والنفوس؛ ووفقا لهذا المعنى، فإن المواطنة بحاجة إلى تربية Education ومراجعة دورية لقيمها.

---

1 أنظر: **امحمد** مالكي، "الإندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب العربي"، ورقة غير منشورة مقدمة في المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الإجتماعية والإنسانية، الدوحة – قطر، 30، 31 مارس.
http://www.dohainstitute.com/file/Get/dc92d519-2cb0-4204-bc7b-d9890448d517 (accessed on: 20-03-2015)

إن ما يمكن أن نلاحظه في مضامين مسودة الدستور في الجزائر، هو وجود عراقيل وفجوات زادت من تعقيد ممارسة الفرد الجزائري لحقه في المواطنة، وقد يتمثل ذلك بصفة رئيسة في الفجوة الكامنة بين النصوص الدستورية والواقع الممارساتي؛ فالتجاء كل رئيس يحكم البلاد، على سبيل المثال، إلى إجراء تعديلات دستورية تتماشى مع مصالح النخبة الحاكمة، دون أن يرجع ذلك بالفائدة على الصالح العام، أدى إلى إضعاف الشرعية الدستورية، نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، تعديل المادة 74 من الدستور سنة 2008 بغرض فتح العهدات الرئاسية دون تحديد عددها[1]، في حين أنه من المرتقب العودة إلى تحديد العهدات بعهدتين من جديد في التعديل الدستوري المقبل.

إن مثل هذه السلوكيات النابعة عن النخبة الحاكمة أو المؤسس الدستوري، أنتجت شعورا جماعيا لدى فئات عريضة من المجتمع الجزائري، بانعدام الثقة في الوثيقة الدستورية، وعدم الإكتراث بقيمته السامية والأعلى مرتبة عن باقي القواعد القانونية في الدولة، مما يضعف الثقة بالدولة حامية الدستور والقانون. وفي ذات السياق، فإن عدم وضوح المواد الدستورية قد يؤدي بالمشرع الجزائري في محاولة منه لتدقيقها بتكملتها بإصدار قوانين أخرى (عضوية أو عادية)، قد تزيد من غموضها وعدم وضوحها[2]؛ ناهيك عن التشكيك في شرعية النخب البرلمانية وكفاءتها، بالنظر إلى دورها في صياغة القوانين والموافقة عليها، مما أدى إلى ارتياب المواطن العربي وتشكيكه في السياسات العامة لدولته، ومن ذلك عدم رغبته في الإنخراط في الحياة السياسية، وامتناعه عن المشاركة الفاعلة بحكم مخاوفه وشكوكه، وشعوره بالإغتراب[3].

كما أن أزمة المشاركة، بالإضافة إلى ما سبق، نابعة من فشل مؤسسات الدولة في العالم العربي عن استيعاب كل الأطراف والقوى الموجودة في مجتمعاتها، ذلك لأن النخب الحاكمة في هذه الدول تحرص على عدم إشراك الأطراف غير الموالية لها في الحياة السياسية، ما جعل مفهوم المشاركة بناء على ذلك أقرب إلى مفهوم التعبئة منه إلى

---

1 المادة 74 من دستور الجزائر 1996 بعد تعديله سنة 2008.

2 وترتبط هذه الفكرة ارتباطا وثيقا بفكرة الأمن القانوني وتعتبر صورة من صورها وتعني سهولة الوصول إلى القاعدة القانونية l'accessibilité وقدرة الأفراد على فهم هذه الأخيرة (مبدء دقة القوانين)، فضلا عن فكرة التوقع المشروع أو الثقة المشروعة، التي تعني أن القواعد العامة المجردة التي تصدر من السلطة التشريعية في صورة قوانين أو تصدر عن السلطة التنفيذية في صورة لوائح إدارية يجب ألا تصدر بطريقة فجائية مباغتة تصطدم مع التوقعات المشروعة للأفراد.

3 الاغتراب، مفهوم يراد به شعور الفرد بالغربة عن ذاته، فكأن أفعاله ومشاعره مفروضة عليه. وقد يكون الاغتراب نفسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا؛ ومن خلاله ينفصل الفرد عن مجتمعه، مع الإحساس بالإنتماء إلى مكان أو مجتمع آخر، أي شعور بالعجز والتبعية فيصبح الفرد مستلَبًا alienated. وهو ما يجعل الفرد يحس بالإحباط وفقدان الرابطة مع مجتمعه ومحيطه، الأمر الذي يولد الشعور بعد إمكانية تغيير الوضع الاجتماعي الذي يعيش فيه .

المشاركة. هذا بالإضافة إلى الطابع الإنقسامي الذي تتميز به المجتمعات في العالم العربي، وسيادة علاقات القرابة والجهوية والفروقات الجيلية والعمرية، الأمر الذي أدى إلى تعدد الولاءات، وهو ما يهدد البنى الإجتماعية والكيانات السياسية في حد ذاتها[1].

المحور الثاني

الوعاء الصالح للمواطنة الديمقراطية

أولا: أسس المواطنة الديمقراطية:

يعتبر مفهوم المواطنة الديمقراطية Democratic Citizenship مفهوما متعدد المعاني ومثيرا للجدل؛ وسنعتمد في هذه الورقة على التعريف الذي أورده المجلس الأوروبي بأنها "ميزة للمشاركة المتزايدة والتماسك الإجتماعي والإنصاف والتضامن، وهي تعني الإدماج وليس الإقصاء، والمشاركة بدلا من التهميش، وتهتم بالثقافة والقيم بدلا من المسائل الإجرائية البسيطة (مثل التصويت أثناء الإنتخابات)"[2].

وفي السياق نفسه، أعلن المجلس الأوروبي أن المعايير الأساسية للمواطنة الديمقراطية هي تلك التي تنادي إلى بناء فرد حر ومستقل، واع بحقوقه والتزاماته، في مجتمع تكون فيه صلاحية وضع القانون والقواعد التي تسيّر الحياة المجتمعية، هي الإطار الذي يمارس من خلاله كل فرد حريته، حيث تكون السيطرة على الأشخاص الذين يمارسون السلطة هي من مسؤولية جميع المواطنين. ويمكن تقسيم معايير المواطنة الديمقراطية، أو المهارات التي لابد للفرد من اكتسابها للإرتقاء إليها، إلى ثلاث فئات هي: المهارات المعرفية Cognitive Skills المهارات القيمية Affective Skills أوتلك التي لها علاقة بعاطفة الفرد، وأخيرا المهارات الإجتماعية Social Skills أو القدرة على المشاركة بفعالية:[3]

فأما بالنسبة للمهارات المعرفية، فلابد أن تشمل معرفة قانونية وسياسية وتاريخية وثقافية، ترتبط بمعرفة تاريخ الوطن الذي يعيش فيه الفرد، ومعرفة بالدستور ومضامينه؛ ومعرفة بالمؤسسات العامة في الدولة والدور الذي تلعبه كل منها في خدمة المواطن؛ معرفة بالنظام السياسي للدولة ومكوناته؛ الإلمام الكامل بحقوق الفرد وواجباته؛ الإطلاع على الأحداث الجارية في الوطن وما يحيط به، وفهم المشكلات الإجتماعية الخاصة بالدولة التي يعيش فيها هذا الفرد.

---

1 مرزوقي عمر، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور"، في. مجلة المستقبل العربي، العدد 432، فيفري 2015، ص. ص. 37، 38.

2 Hugh Starkey, Op.Cit., 8.

3 Ibid., p. 17, 18.

في حين تشمل المهارات القيمية البعد العاطفي للمواطنة، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، كالإعتزاز بالإنتماء والولاء للوطن؛ الإلتزام بالقيم الأخلاقية الحميدة؛ الإلتزام بالقوانين العامة والتشريعات الوطنية؛ الحرص على وحدة الوطن؛ تقدير منجزات الدولة الداخلية والخارجية على جميع الأصعدة؛ إحترام الرأي الآخر؛ المحافظة على الممتلكات العامة؛ الإلتزام بقيم وأخلاقيات العمل وتقدير العمل التطوعي والجماعي؛ نبذ التعصب بكافة أشكاله؛ الإيمان بالتعددية الإجتماعية؛ التحلي بقيم التسامح والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان.

أخيرا، هناك المهارات الإجتماعية والتي ينبغي أن تشمل القدرة على العيش مع الآخر، والتعاون لبناء وتنفيذ مشاريع مشتركة، فضلا على تحمل المسؤولية؛ القدرة على حل الخلافات وفق مبادئ القانون الديمقراطي؛ القدرة على التفكير الناقد الإيجابي والمشاركة في النقاش العام، وتقديم الحجج واتخاذ القرارات في إطار المشاركة المجتمعية؛ التمكن من مهارات العمل الجماعي والتعاوني والمشاركة في الأعمال التطوعية؛ الدفاع عن الوطن والمشاركة الإيجابية في سبيل تقدم المجتمع.

ويثير النقاش حول الإرتقاء إلى درجة المواطنة الديمقراطية مسألة تفعيل المواطنة في حد ذاتها Energizing Citizenship وهي فكرة تندرج في إطارها عدة مفاهيم مثل: تمكين المواطن؛ تبديد المخاوف بشأن الإستبعاد الإجتماعي؛ الإيمان في قدرات رأس المال الإجتماعي[1]؛ والميل للعيش ضمن الجماعة. إذ يتمثل تمكين المواطن Citizen Empowerment في المسيرة التي تربط بين كل ما هو شخصي من جهة وسياسي من جهة أخرى، فالمواطنون بحاجة إلى فرص للمشاركة في اتخاذ القرار، والإيمان بأنه بإمكانهم إحداث الفرق، إنهم بحاجة إلى معرفة أن السلطة قابلة للتغيير وليست ثابتة، وأنه بإمكانهم اغتنام الفرص لإعادة تحديد القضايا الوطنية التي تهمهم. إن مسألة التمكين ليست بالأمر الذي يمكن منحه للمواطنين، بل الأمر يتعلق بقدرتهم على اكتساب القوة والثقة والبصيرة بغرض العمل من أجل إحداث تغييرات إيجابية في حياتهم، إما بشكل فردي أو جماعي[2].

---

1 رأس المال الاجتماعي Social Capital يرتبط بدور التعاون والثقة في تفعيل العلاقات الإجتماعية. وبصفة عامة، فإن الرأس مال الاجتماعي هو أساس بناء العلاقات الاجتماعية من خلال التعاون ما بين أفراد وجماعات المجتمع.

2 Tessa Brannan, Peter John and Gerry Stoker, "Re-energizing Citizenship: What, Why and How?" In. Tessa Brannan, Peter John and Gerry Stoker (Eds.), Re-energizing Citizenship: Strategies for Civil Renewal, (New York: PALGRAVE MACMILLAN, 2007), p. 10.

أما الإستبعاد الإجتماعي Social Exclusion فهو يتعلق بمجموعة من المخاوف والإهتمامات، المتعلقة بشأن الأقليات التي يتم استبعادها في المجتمع، من خلال قلة الحصول على فرص العمل، أوالتعليم الجيد...في حين يشير رأس المال الإجتماعي Social Capital إلى شبكات العلاقات والمعلومات والثقة والمعايير التي تربط الناس وتمكنهم من التعاون بفعالية أكبر؛ ذلك أن الإقتصاد والمجتمع الناجح يحتاج إلى رأس المال المادي والبشري، لكنه يحتاج أيضا إلى رأس المال الإجتماعي، وقد يشمل ذلك قدرة الناس على بناء البرامج والمشاريع معا وبتكلفة منخفضة نسبيا، من حيث الجهد، بطريقة تتغلب على الحواجز التي تضعها المسافات الإجتماعية والإقتصادية. بتعبير آخر، هي الحاجة إلى إيجاد طرق لتطوير ثقة الأفراد ببعضهم البعض والولاء والإلتزام المشترك وعدم التعامل كغرباء؛ بالتالي فإن رأس المال الإجتماعي يقوم بتفعيل هذه العلاقات من أجل تعزيز المنفعة المتبادلة بين المواطنين[1].

إن الحلول المقدمة للمشاكل الإجتماعية والإقتصادية التي تطرحها المفاهيم السابقة ستظل مضللة ووهمية، ما لم تتم تعبئة المواطنين وإشراكهم في الأمر. فالمجتمعات والمواطنين الفاعلين جزء من الحل، ذلك أن مسألة تفعيل المواطنة لا تتعلق بإلقاء اللوم على الأفراد أو المؤسسات المتسببة في المشاكل التي نواجهها، بل الأمر يتعلق بالدور الذي يمكن للمواطن أن يلعبه لمعالجة تلك المشاكل، وليست مسألة تفعيل المواطنة شرط أساسي للنهوض بالديمقراطية وحسب، ولكنها أيضا مستلزم ضروري لجعل الحياة في القرن الحادي والعشرين أكثر عدلا في ظل تحسين ظروف العيش. كما أن فكرة تفعيل المواطنة لا تؤكد على حقوق أفراد المجتمع وحسب، بل تدعوهم أيضا إلى المضي قدما في تحمل المسؤوليات على المستوى الشخصي والمجتمعي[2].

يتجاوز مفهوم المواطنة الفاعلة مجرد العضوية في كيان سياسي معين، فالمواطنة الفاعلة تعني الرغبة في الإلتزام والمساهمة في كل من النقاش السياسي والعمل الإجتماعي. وينبغي على هذا الإلتزام أن يعكس المصلحة العامة، التي تمتد ما وراء المنفعة المتبادلة لمجموعة صغيرة، لاسيما وأن مفهوم سلطات الحكم في النقاشات الأكاديمية اليوم، قد أفسح المجال لمفهوم الحوكمة Governance حيث تقوم من خلالها الدولة إلى جانب المنظمات الخاصة وغير الحكومية والمواطنين أنفسهم، كجهات فاعلة، بالإشتراك جنبا لجنب في مواجهة المشاكل المطروحة ومعالجتها وفق طرق جديدة، وهو ما بات يسمى

1 Tessa Brannan, Peter John and Gerry Stoker, Op.Cit., p. 11.
2 Ibid., p. 12.

بالحوكمة الذاتية Self-governance، الأمر الذي يفرض تغيير نهج صنع القرار وتجاوز التسلسل الهرمي التقليدي بدلا من (أعلى–أسفل) إلى (أسفل–أعلى)[1]، بيد أن هذا النهج يستلزم تكريس النظام الديمقراطي بقيمه ومبادئه.

ثانيا: تحديات المواطنة الديمقراطية في أنظمة الحكم العربية:

قسم الفلاسفة السياسيون أنظمة الحكم تاريخيا إلى ثلاثة أنواع: الأول يحكمه شخص واحد، أو ما يسمى بحكم الملكية Monarchy، وهو النظام الذي يعتمد على قدرات الليفيتان Leviathan كما أشار إليه هوبز Hobbes في مؤلفه (1968)؛ إذ يؤدي فشل الملوك في هذا النظام وفق معايير الحكم الفاضل، من خلال إساءتهم لاستخدام السلطة وعدم قدرتهم على إدراك المصلحة العامة، إلى الطغيان Tyranny والإستبداد بالحكم.

النوع الثاني هو حكم الأقلية أو الأرستقراطية Aristocracy وهو حكم يدافع عنه أولئك الذين يدّعون أنهم الأكثر قدرة على الحكم والأكثر علما؛ وغالبا ما يؤول هذا النوع من الحكم إلى الأوليغارشية Oligarchy، حيث يكون الحكم وفق المصلحة الذاتية، بدلا من المصلحة العامة[2] .

الخيار الثالث هو خيار الديمقراطية Democracy، وهو خيار يعتمد، في شكله الجمهوري، على قدرات كل من المواطنين وأولئك الذين وقع عليهم الإختيار للقيادة، في إبداع وسن قوانين تخدم الصالح العام؛ ويؤدي الفشل في تحقيق هذا الخيار إلى تفشي ظاهرة الفساد بكل أنواعها، وإلى حكم الغوغاء mob rule وطغيان الأغلبية[3].

إن مناقب ومساوئ هذه الخيارات قد ترتبط، وفي كثير من الجوانب، بإمكانية تحسين أداء المواطن والقادة على حد سواء. وتأسيسا على ذلك، تبرز أهمية دراسة موضوع كفاءة المواطن Citizen competence التي تسعى إلى تقييم مدى قدرة المواطنين على تحمل مسؤولياتهم في ظل الحكم الديمقراطي. ونظرا لحداثة ظهور الأنظمة الديمقراطية

---

1 Ibid., p. 13.

2 George E. Marcus, "What Has Political Psychology to Offer Regarding Democratic Citizenship?", In. Eugene Borgida, Christopher M. Federico and John Sullivan (Eds.), The Political Psychology of Democratic Citizenship, (New York: Oxford University Press, 2009), P. 358.

3 Ibid.,p. 358.

نسبيا، لا سيما في العالم العربي، فإنه ليس من المستغرب أن يتم منح مزيد من الأهمية والتدقيق في قدرات الجماهير بدلا من القادة، متجاهلين بذلك قضية أداء النخبة الحاكمة[1].

إن الديمقراطية المطبقة في العالم العربي عبارة عن وعاء فارغ، أو هي مثلما وصفها محمد الشرفي[2] أنها مجرد "شكل بلا مضمون"، فقد تدعي الدول العربية تطبيقها لمبدأ الفصل بين السلطات، بيد أن هذه الأخيرة مركزة جميعها بيد السلطة التنفيذية، وهي الظاهرة السياسية التي تميز الأنظمة العربية الحديثة كما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004، حيث شبه التقرير الدول العربية بدول "الثقب الأسود"، نسبة إلى الظاهرة الفلكية التي تتحقق عند انفجار نجم، فينتج عن القوة العكسية لهذا الإنفجار قوة جاذبية خارقة، تمنع أي جسم موجود في حقل جاذبيتها من الإنفلات، بما في ذلك الضوء؛ ولقد اعتبر التقرير أن الدول العربية تجسد إلى حد كبير هذه الظاهرة الفلكية، إذ تمثل السلطة التنفيذية الثقب الأسود، الذي لا يفلت من قبضتها شيء، فيكون بيد رئيس الدولة، باعتباره على رأس الجهاز التنفيذي، صلاحيات واسعة مدعمة بنصوص دستورية، ولتعزيز مركزية السلطات، تسعى السلطة التنفيذية إلى التحالف مع الأحزاب السياسية، التي تصبح تابعة لها، مغلِّبة مصالحها على مصالح الشعب، وهو ما يجعل من البرلمان مجرد جهاز بيروقراطي تابع للسلطة التنفيذية كذلك، وليس ممثلا للشعب. وفي ظل هذه الديمقراطية العربية، على حد قول محمد شرفي، "لا يبقى للمواطن حق مضمون إلا إذا كان التصفيق للحاكم وشكره على إنجازاته والتنويه بخصاله وحكمته"[3].

وحتى إن اختلفت نسبة تطابق هذه الصفات العامة بين الدول العربية، فإنها تظل القاسم المشترك بينها، ذلك أن الحكومات العربية تسعى دوما إلى ألا يؤثر هامش الحريات الممنوح للمواطن العربي على قبضتها الصارمة، من خلال توفير آليات تسمح لها بتضييق أو سحب هذه الحريات إذا ما اقتضت الضرورة إلى ذلك.[4] وهو ما أشار إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 بـــأزمة المواطن العربي، الذي بالرغم من ضمان الدساتير العربية لحقوقه المدنية والسياسية، بيد أن ممارسته لها على الواقع مقيدة من قبل السلطة

---

1 Ibid., p. 359.

2 حقوقي وناشط سياسي يساري تونسي، تولى وزارة التربية والتعليم العالي بين 1989 و 1994، وكان معارضا لنظام بورقيبة؛ وافته المنية في سنة 2008.

3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، **تقرير التنمية العربية الإنسانية لعام 2004 "نحو الحرية في الوطن العربي"**، (عمان-المملكة الأردنية الهاشمية: المطبعة الوطنية، 2005)، ص 15.

4 نفس المرجع، ص. 15.

الحاكمة، التي تعتبر المواطن النموذجي هو ذلك المواطن المطيع، الذي لا يسائل ولا يحاسب حكومته؛ لذلك فإنه ليس من مصلحة النخبة الحاكمة في الدول العربية أن تقوم بتعزيز حس المواطنة لدى شعوبها، مخافة استعادة هذا المواطن لحريته في المبادرة والإقتراح أو الإعتراض[1].

وفي هذا السياق، فإن الثقافة المدنية والدستورية لا تزال بعيدة المنال في المجتمع الجزائري، نظرا للأسباب التي تم ذكرها فيما تقدم، لا سيما غياب مجتمع مدني فعال يمكنه تأطير أفراد المجتمع، وتفعيل المشاركة الشعبية السياسية، وذلك رغم قيام الدولة بتدعيم وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني، غير أن هذا الدعم غالبا ما يصب في إطار السيطرة والإحتواء، مثل ترتيب الدولة للجمعيات حسب درجة ولائها للسلطة، من أفضلها إلى أكثرها تهميشا، مما يجعل هذه الجمعيات تابعة للدولة، خادمة لمصالحها، في حين أن استقلالية المجتمع المدني ركن رئيس في البناء الديمقراطي[2]. هذا بالإضافة إلى ضعف التمويل الذاتي لدى مؤسسات المجتمع المدني الجزائرية، واضطرارها بسبب ذلك إلى الإعتماد على دعم الدولة، كما يمكن الإشارة إلى معوقات أخرى تواجهها هذه المؤسسات، نذكر منها غياب الشفافية والمشاكل التسييرية، التي غالبا ما ينتج عنها انشقاقات داخلية قد تؤدي إلى زوالها أو تجميد عملها، فضلا عن عدم وضوح برامجها وأهدافها، وقد يرجع ذلك لحداثة التجربة وقلة خبرة القيادات وعدم تشبعها بالثقافة المدنية والدستورية[3].

إن فشل بروز مناقب الحكم الديمقراطي بشكل طبيعي في الدول العربية في ظل ازدهار العلوم والتكنولوجيا، وتوسيع دور الأفراد أو الجمهور في تحديد الشؤون العامة، قد يؤدي إلى إلقاء اللوم وإلى حد كبير على الجمهور، مما يثير مسألة التحقق من كفاءة المواطن العربي.

بيد أن بعض الدراسات تشير إلى أن القلق من إعطاء سلطة أكبر للعامة أو الجمهور بغرض المشاركة بشكل أكبر في الحكم، هو قلق أساسه الإدعاءات المفرطة عن عدم كفاءة المواطن، والتي يجادل بها أولئك الذين لديهم مصالح ومطامع على نفس هذه السلطة، وليست لديهم أدنى رغبة في رؤية نفوذهم يتضاءل. لذلك فإن المجادلة من قبل النخب الحاكمة بأن كفاءة الجمهور هو مطلب ضروري والإشكالية الأكثر أهمية التي تواجهنا في

1 نفسه، ص 79.

2 مرزوقي عمر، المرجع السابق، ص.ص 40، 41.

3 نفس المرجع، ص. 42.

الدول العربية، هو أمر مشكوك فيه، لا سيما وأن اعتبارات كفاءة المواطن غالبا ما تبدأ بالمعايير العالية للتسامح الإجتماعي والسياسي، فضلا عن المطالبة بمستويات رفيعة من المعرفة السياسية والقانونية[1] حتى يتصرف هذا المواطن بمسؤولية ودراية، وهو ما لن يتحقق في مجتمعاتنا دون إدخال إصلاحات شاملة على منظومة الحكم العربية.

وفي إطار الحديث عن عملية الإصلاح الشامل للدول في العالم العربي، بغرض تحقيق بنية مؤسسية أكثر فعالية وكفاءة، تظل إشكالية مدى مشاركة المواطنين في الحكم مطروحة؛ ذلك أن الدولة أصبحت عبئا وبعيدة كل البعد عن اتخاذ القرارات التي ترتبط مباشرة بحياة الفرد ورفاهيته. وبما أن حق المواطن في المشاركة في صنع القرار لا سيما على المستوى المحلي هو حق يكفله الدستور فإنه من الضروري إيجاد الحلول الدستورية والقانونية لتعزيز وعي المواطنين وثقافتهم المدنية والدستورية.

1 George E. Marcus, Op.Cit., p. 361.

الخاتمة:

لقد اعتادت الدول العربية على استيراد تصورات ومفاهيم الديمقراطيات الغربية دون البحث في قابلية وكيفية تطبيقها، بيد أن المواطنة بمفهومها الغربي غير قابلة للتصدير إلى عالمنا العربي الذي لا يزال في طور النضج الديمقراطي، بالتالي فإن عملية توطين مفهوم المواطنة في الثقافة العربية لابد لها أن تتم بصفة تدريجية في الزمان والمكان؛ فالتجارب الغربية في مجال تحقيق المواطنة شهدت مسيرة معقدة من النضالات المنتظمة والمساعي الدؤوبة في سبيل النهوض بمجتمعاتها وتكريس قيم المواطنة كمدخل لترسيخ الممارسة الديمقراطية.

إن تحقيق المواطنة الديمقراطية بالشكل السليم في الدول العربية، لابد أن يتم وفق مراعاة عدد من الإعتبارات نذكر منها؛ الإهتمام بالمنظومة القيمية المجتمعية التي تحقق المواطنة الصالحة وتعزيز شعور الإنتماء للوطن؛ تحضير الفرد ليتوافق مع العيش في مجتمعه؛ الإهتمام بالثقافة السياسية بما يسمح اكتساب الأجيال مهارات التعامل الواعي والمسؤول مع قضايا المجتمع؛ السعي لنشر ثقافة قانونية تُعرِّف المواطنين بحقوقهم ومسؤولياتهم، فضلا عن القوانين الدستورية المنظمة للحياة المدنية للمجتمع؛ وإعداد مناهج تربوية تعالج مواضيع تتناول الثقافة المدنية وممارسة المواطنة الصالحة من خلال تطبيقات وأنشطة عملية.

إن أحداث ما يسمى بالربيع العربي، بينت أن حس المواطنة لدى المجتمعات العربية موجود، وبحاجة لتأطيره وتنميته، حتى لا تخرج مشاركة هذا المواطن العربي عن إطارها السلمي، مما دفع بعض الدول العربية إلى اتباع نهج الإصلاحات التي تندرج في إطار البناء الديمقراطي والدستوري، فقد أكدت هذه الأحداث أن مصدر السلطة وسيادة الدولة في مجتمع المواطنة والحكم الراشد هو الشعب.

إذ يمكن أن نلمس في السنوات الأخيرة، إرادة الدولة الجزائرية في التأسيس للبناء الديمقراطي والحكم الراشد في ظل دولة الحق والقانون، عبر تحفيزها على مشاركة المواطن، وفي سبيل إنجاح هذه المساعي، لابد من العمل على تعزيز وتوطين ثقافة سياسية وقانونية لدى أفراد المجتمع، وتفعيل وسائل الإعلام لهذا الغرض، وفتح قنوات الإتصال مع المواطنين، تشجيعا لمشاركتهم في إثراء النقاشات حول القضايا الوطنية؛ وإقامة تواصل دائم بين الأجهزة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

ولا يمكن للدولة العربية أن تكون إلا دولة لجميع مواطنيها من خلال تساويهم في الحقوق والواجبات دون أي تمييز عرقي أو إثني أو ديني أو طائفي، وتعزيز قيم الديمقراطية

والتسامح والثقة في المجتمعات العربية، وتأهيلها للمواطنة الديمقراطية الحقة، عبر رابطة القومية التي تعلو عن الروابط العشائرية، بما يعني ذلك من تداول سلمي على السلطة، وفتح باب الحوار بين الأحزاب، مع تقبل الإختلاف في وجهات النظر السياسية، وبالتالي يتحقق مفهوم المواطنة الديمقراطية كما ورد في تعريف الإتحاد الأوروبي بثقافة عربية.